

«الهيئة المنظمة» تجتمع بالقطاع الخاص

حب الله: مستمرة في عملها الرقابي والتنظيمي لسنتين

حزمة عريضة على شبكات الخلوي، ما يعرض القطاع الخاص المرخص له إلى خطر الزوال إذا لم يترافق ذلك مع إجراءات بنيوية تتيح التنافس العادل كما هو منصوص عليه في القانون. وشدد البعض على ضرورة توضيح الرؤية الحكومية في هذا المجال، وضرورة منح تراخيص طويلة الأمد، ووضع آليات عملية لتوزيع السعات الداخلية والخارجية على المشغلين المرخص لهم، وغيره مما يؤثر مباشرة على أداء شركات القطاع الخاص وحظوظها في النجاح بتقديم خدمات جيدة ومتطورة وبأسعار تنافسية للمستهلك اللبناني. وقد أبدى أعضاء مجلس الإدارة كامل استعدادهم لمناقشة بعض الأمور الخاصة بكل شركة خارج هذا الاجتماع العام في أقرب وقت ممكن.

الرقابي والتنظيمي حتى انتهاء فترة التعيين، أي لفترة السنتين المقبلتين دون أي تردد وبإجماع المجلس. ثانياً: صلابة موقف الهيئة القانوني إن من حيث وضعها الداخلي إثر استقالة شحادة أو من حيث تعاملها مع المؤسسات العامة وخصوصاً مع وزارة الاتصالات. ثالثاً: إعادة التأكيد أن الهيئة كانت ولم تزل تعمل على تطبيق قانون الاتصالات ٢٠٠٦/٤٣١ وعلى تشجيع المنافسة العادلة ضمن رؤية واضحة ومتكاملة، أملة أن التعاون بين الأفرقاء كافة، هيئة ووزارة وقطاعاً خاصاً، سوف يتيح تطوراً ملموساً في القريب العاجل».

وأشار المجتمعون إلى ارتفاع نسبة البث غير الشرعي للسعات الدولية، ومخاطر ذلك على القطاع، وتم التطرق إلى احتمال إطلاق خدمات

عقدت الهيئة المنظمة للاتصالات، أمس الأول، اجتماعاً موسعاً مع شركات القطاع الخاص المرخص لها من مقدمي خدمات الإنترنت ونقل المعلومات في مقرها في وسط بيروت، حضره حشد من ممثلي هذه الشركات وأعضاء مجلس إدارة الهيئة.

في بداية الاجتماع، اعتبر رئيس الهيئة بالإجابة الدكتور عماد حب الله أن استقالة الدكتور كمال شحادة «تعتبر خسارة للهيئة وللقطاع العام في لبنان»، مشدداً على «ضرورة عزل هذه الاستقالة عن التجاذب السياسي الحاصل لما فيه مصلحة قطاع الاتصالات».

وأوجز موقف الهيئة ببعض رسائل رئيسية موجهة إلى المعنيين كافة، وهي: «أولاً: استمرار الهيئة ممثلة بمجلس إدارتها في عملها